رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019
تاريخ استلام البحث 9 / 2 / 2022
تاريخ قبول البحث 3 / 4 / 2022

الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على دول الاتحاد الاوربي

Illegal immigration and impact on the European Union countries

م.د. ورقاء محمد رحيم
Dr.Warqaa Muhammad Raheem
جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
Center for Strategic and International Studies/University of Baghdad
warqaaraheem@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تهدف الدراسة الى البحث في ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي باتت تشكل هاجس المجتمع الدولي كافة من جانب انعكاساتها الاقتصادية والامنية والاجتماعية على دول الاتحاد الاوربي . والاتحاد الاوربي بالنظر الى عدة معطيات اجتماعية واقتصادية وسياسية اصبحت منطقة لجذب المهاجرين سواء الشرعيين او غير الشرعيين مما دفع الاتحاد الى اعادة النظر باتخاذ آليات من شانها الحد من الظاهرة لما لها تأثيرات سلبية على تلك الدول .

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية ، الاتحاد الاوربي.

Abstract

The study aims to research the phenomenon of illegal immigration, which has become a concern of the international community in terms of its economic, security and social repercussions on the countries of the European Union. And the European Union, in view of several social, economic and political factors, has become an area to attract immigrants, whether legal or illegal, which prompted the Union to reconsider by taking mechanisms that would limit the phenomenon because of its negative effects on those countries.

Key Word: Illegal immigration, European Union countries

المقدمـــــــة

تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في اغلب دول العالم قاطبة وليس مقتصرة على دول الاتحاد الاوربي ، الا ان الهجرة الى دول الاتحاد الاوربي اصبحت احدى القضايا الراهنة التي تحظى باهتمام كبير في السنوات الاخيرة ، اذ احتلت قضية الهجرة غير الشرعية اهتماما واسعا من قبل المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ولاسيما دول الاتحاد الاوربي بعدما اصبحت هذه الظاهرة تهدد امن واستقرار دول الاتحاد خاصة مع اقترانها بتهديدات اخرى كالجرائم وتجارة المخدرات والارهاب ...الخ مما ادى الى خلق توترات في دول الاتحاد انعكس بدورها على سياسة اتخاذ القرارات للاتحاد الاوربي التي من شأنها القيام بالحد او التقليل من تفاقم هذه الظاهرة باستخدام وسائل كافة متاحة.

ومن هنا يمكن طرح الاشكالية التالية : ماهو واقع الهجرة غير الشرعية الى الاتحاد الاوربي وما هي اسبابها وتداعياتها على الاتحاد؟ وما اهم الاليات المرصودة لمكافحتها والحد من خطورتها ؟

اهداف الدراسة تهدف الدراسة الى :

- التعرف على مفهوم الهجرة غير الشرعية .
- تحديد الاسباب والعوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية الى دول الاتحاد الاوربي.
- التعرف على تاثير الهجرة غير الشرعية على دول الاتحاد الاوربي .
- ابراز اهم الاستراتيجيات التي قامت بها دول الاتحاد الاوربي لمواجهة الهجرة غير الشرعية .

اهمية الدراسة

مع تزايد تدفقات الهجرة غير الشرعية في عالمنا المعاصر وتنوع اشكالها اصبح موضوع الهجرة غير الشرعية من المواضيع التي تتلقى اهتماماً اكاديمياً من طرف العديد من الدارسين في حقل العلوم السياسية ، اذ ينطوي الموضوع على اهمية علمية كبيرة من خلال التعرف على معنى الهجرة غير الشرعية واسباب تزايد تلك الهجرة بشكل كبير على دول الاتحاد الاوربي ، وكيف اثرت الهجرة في رسم سياسة الاتحاد الاوربي في ظل تصاعد الخطاب السياسي المعارض لتواجد المهاجرين، فضلاً عن اعطاء صورة واضحة للتعامل الاوربي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال التعرف على ابرز الاليات للحد منها .

المبحث الاول: مفهوم الهجرة والهجرة غير الشرعية

الهجرة ظاهرة كونية لا تقتصر على البشر بل تشمل كل الكائنات الحية التي تهاجر من مكان الى اخر طلباً للماء والمرعى ، والهجر في اللغة العربية من "هجر" مهاجرة من البلد بمعنى انه خرج من بلد الى بلد اخر ، وجاء ايضاً ان المهاجرة من الأرض الأولى الى الثانية ،" هجرا ،اهجارا " فقد جاءت ضد الوصل ومنها التهاجر والتقاطع[1] . الهجرة ضد الوصل ... والاسم الهجرة ...يقال هجرت الشي هجرا اذا تركته واغلقته ، والهجرة هي خروج من ارض الى ارض ،ترك الأولى للثانيةالى المدن، واصل المهاجر عند العرب خروج البدوي من باديته [2].

والهجرة في اللغة الانكليزية وردت في لفظيتين :الاولى (immigration) والتي تعني الهجرة الوافدة اي الشخص الذي يدخل اقليم دولة ، و لفظة (Emigration) والتي تعني الهجرة النازحة من الشخص الذي يترك الدولة للاستقرار في دولة اخرى.ويتضح ان الفرق بين المصطلحين ، ان المصطلح الاول لايعني الاقامة الدائمة اما الثاني فيعني الهجرة الوافدة اي القادمة لغرض الاقامة بصفة دائمة [3] . اما في اللغة الفرنسية فهناك ايضاً لفظين لها اللفظ الاول: immingre وهو الشخص الذي يدخل الى اقليم الدولة المستقبلة مهاجرا ا وافداً، اما اللفظ الثاني Emigre وهو الشخص الذي يغادر اقليم بلده مهاجراً الى بلدا اخر[4].

والهجرة تعرف اصطلاحاً من قبل الباحثين على انها " انتقال الناس من بلد الى اخر او منطقة الى أخرى ، بهدف الاستقرار فيه"[5] ، كما تعرف الهجرة على انها " نوع من الانتقال الجغرافي او المكاني المتضمن تغير دائم لمحل الإقامة الاعتيادي بين وحدة جغرافية وأخرى ، وبما ان أنواع تغيير محل السكن مؤقت ولا تتضمن تغييرا في محل الإقامة الاعتيادي لهذا فهي تسبعد عادة من الهجرة وهي لا تشمل حركات السكان الرحل والهجرة الموسمية وتبديل محل السكن والذهاب والإياب للعمل والزوار والسائحون وذلك لعدم حصول تغير في محل السكن "[6].

وتعرف الهجرة ايضاً بانها " انتقال جماعات او افراد من دولة الى دولة أخرى بغية العمل والاستقرار وقد يتحكم في عملية الانتقال هذه عدة عوامل منها ما يعرف بعوامل الطرد من المحيط الاولي الذي يعيش فيه الانسان ومنها ما يسمى بعوامل الجذب التي تشده الى محيط اخر بديل قرر الانتقال اليه، وقد تحدث الهجرة قسراً او طوعاً في حالات القسر يضطر الناس الى ترك مواطنهم بسبب الفقر المدقع في بيئتهم او بسبب الضغوط السياسية والعسكرية، اما الحالات الطوعية فبناء على رغبة في لانتقال من اجل البحث عن حياة افضل "[7].

وتنقسم الهجرة الى اربعة انواع حسب المعايير ، فبحسب المكان تنقسم الهجرة الى قسمين،هجرة داخلية و هجرة خارجية والمعيار الأساس للتمييز بين الهجرة الداخلية والخارجية هي الحدود السياسية، فينطلق على الهجرة التي تتجاوز الحدود السياسية للدولة هي الهجرة الخارجية . اما اذا انحصرت داخل حدود الدولة فهي هجرة داخلية [8]. اما صنف الثاني من الهجرة فحسب معيار الزمان فتنقسم الى قسمين ، الهجرة الدائمة وتنحصر في الذين هاجروا هجرة دائمة الى دول متقدمة بهدف الإقامة الدائمة في الدول المهاجر اليها واكتساب الجنسية، الهجرة المؤقتة: وتنحصر في الذين هاجروا الى الخارج للعمل او لسبب اخر وليس في نيتهم الاقامة الدائمة بعدياً عن الوطن[9] ، وصنف اخر للهجرة حسب ارادة القائمين بها ينتج عنها هجرة ارادية او اختيارية وهي عادة ما تتم بمبادرة فردية ورغبة الفرد في الانتقال من وطنه الام الى مجتمع جديد بحثاً عن فرص افضل ، وهجرة قسرية او اجبارية اي التهجير وهو في الغالب يتم بواسطة قوى خارجية هي التي تفرض ارادة الانتقال على الافراد او او على الجماعات وتدفعهم اليها وغالباً ما تستخدم في ذلك وسائل القمع والعنف والترويع وارهاب الافراد كي يفروا من اوطانهم[10] ، اما الصنف الاخير للهجرة حسب مشروعيتها يعطينا هجرة شرعية وهجرة غير شرعية[11] .

وتعرف الهجرة الشرعية " بانها" الهجرة التي تتم بموافقة الدولة وعلمها اما على شكل عقد عمل او دراسة[12] ، اما الهجرة غير الشرعية والتي يطلق عليها عدة تسميات ، الهجرة السرية ، الهجرة غير

الشرعية والهجرة غير القانونية ، وتعرفها منظمة الهجرة الدولية بانها " هي التنقل العابر للحدود الدولية او الاقامة بطريقة مخالفة لقانون الهجرة" [13] ، و تعرف المفوضية الاوربية الهجرة غير الشرعية والتي تطلق عليها تسمية "الهجرة السرية " بانها " ظاهرة متنوعة تشتمل على افراد من جنسيات مختلفة يدخلون الاقليم بطريقة غير مشروعة ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة او بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة والمهربين وهناك اشخاص يدخلون بطريقة قانونية وبتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون او يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات "[14] . والهجرة غير الشرعية ذات اشكال متعددة ينتهجها المهاجرون غير الشرعيين من اجل الدخول الى البلد الذي يقصدونه ومن اهم تلك الاشكال :

1. المهاجرون الذين ينتهكون قواعد الاقامة او الزيارة

يدخل هؤلاء المهاجرون الى دولة المقصد بطريقة قانونية تتمثل في اساليب عديدة منها[15] :

- الدخول الى دولة المقصد بحجة متابعة الدراسة ولكن عندما تنتهي امدة المقررة لايقدم هؤلاء على تجديد رخص الاقامة ويبقون في الدولة بصفة غير مشروعة ، او هي اقامة غير مشروعة بعد انقضاء فترة الاقامة المشروعة والاستمرار في البقاء الى ما بعد الفترة المسموح بها .
- الدخول الى دولة المقصد بطريقة شرعية بحجة زيارة الاقارب لمدة محددة زمنياً في الوثائق القانونية وعند انتهاء هذه المدة لايغادرون البلد ويبقون فيه .

وفي الحالتين يدخلون المهاجرين بطريقة شرعية لكن بقائهم يكون غير شرعي.

2. العمال المهاجرين غير الشرعيين

يعبر عنها بممارسة الشخص لمهام واعمال ضمن الدولة المستضيفة غير مسموحة له فيها بموجب تأشيرات الدخول الممنوحة له من قبل ، كأن يكون قدومه لغايات السياحة او الزيارة ولكنه يمارس اعملاً منتجة اي هي فئة تشتغل بطريقة غير قانونية خلال الاقامة القانونية السموح بها[16].

3. المهاجرون غير الشرعيون الذين يدخلون البلد بشكل غير قانوني

حالات الدخول غير القانوني متعددة فهناك الدخول عن طريق تزوير الوثائق ، كجوازات السفر وبطاقات الهوية والوثائق الثبوتية ويتم هذا الامر من المعابر الحدودية سواء البرية اوالبحرية او الجحوية وهناك الدخول غير القانوني الذي يتم عبر كل الحدود البرية والبحرية اذ يتجنب المهاجرون السريون معابر الحدود ونقاط التفتيش بطرق متعددة ، مثل التسلل عبر الحدود البرية او البحرية ، اذ التسلل على انه " الدخول الى اراضي الدولة الخفية وعلى بعد من

عيون المراقبة والضبط في المراكز الحدودية والاستفادة من موطن الخلل في عملية المراقبة والضبط في نقاط التماس بين الدول "[17].

المبحث الثاني: اسباب الهجرة غير الشرعية الى دول الاتحاد الاوربي

ليس من السهل ان يقبل الانسان تغير مكان اقامته ، اي الهجرة من موطنه الاصلي الى دولة او قارة اخرة، الا اذا كانت هناك دوافع ملحة تسهم في شعوره بالعجز عن تلبية متطلبات موطنه الاصلي ،وعلى الرغم من وجود ظاهرة الهجرة غير الشرعية في اغلب دول العالم الا انها ازدادت بشكل كبير في السنوات الاخيرة واتجه اغلب المهاجرين اما الى الولايات المتحدة الامريكية او الى دول الاتحاد الاوربي، ، وهناك عدة دوافع او اسباب اسهمت في حدوث الهجرة غير الشرعية الى دول الاتحاد الاوربي منها :

اولاً: الاسباب السياسية : تعد الاسباب السياسية والامنية من بين اهم العوامل التي ادت الى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية ، اذ اصبحت اعداد كبيرة من الافراد يخاطرون بحياتهم وحياة عوائلهم ويتركون بلادهم بحثا عن اوضاع افضل للعيش[18] ، وترتبط الاسباب السياسية بشكل خاص بطبيعة النظام السياسي القائم فحينما يكون النظام السياسي القائم في بلد معين نظام دكتاتوري او شمولي او غير ديمقراطي فان حرية التعبير ستكون جريمة يعاقب عليها القانون ، وتغيب الحقوق السياسية ، الامر الذي يدفع بالكثير من المواطنين الى التفكير في الهجرة بكل الطرق ، فالاستبداد السياسي والفساد السياسي المرتبطين بشكل رئيسي بالانظمة السياسية غير الديمقراطية يولدان الشعور بالتهميش ، الاحباط،والأس وهي عوامل محفزة على ترك الاوطان والهجرة ، لان ابواب الهجرة لم تعد بالامر السهل بالنسبة للجميع بسبب الاعداد الكبيرة التي تسعى لذلك حيث تقل حظوظ منح التاشيرات بالنسبة للبعض احيانً وتنعدم كلياً للبعض الاخر ، بسبب الشروط المفروضة على طالبيها ، مما يجعل اللجوء الى الهجرة غير الشرعية سلوك مبرر عند الكثيرين[19] ، فغالب الدول التي يهاجر منها الافراد تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي والامني وضعف المشاركة السياسية وانتشارها وظاهرة الفساد واهدار الموارد وتعدد الحروب والنزاعات الاقليمية ، فباتت دول الاتحاد الاوربي تنظر للهجرة القادمة انها عبء عليها وذلك لانها مرتبطة بالمسائل الامنية ، فعدم الاستقرار الناتج عن الحروب او حركات الاضطهاد الممارسة ضد جماعات او افراد سواء بسبب انتماءات عرقية او سياسية تعد من احد الاسباب الرئيسة لحركات الهجرة التي تجبر افرادها على النزوح من مناطق غير آمنة الى مناطق اخرى اكثر امناً وهو ما يسمى بـ" الهجرة الاضطرارية " [20] ، هذا الاسباب كلها تتعلق بالدول الدافعة او المرسلة للهجرة غير الشرعية ، اما الاسباب المتعلقة بالدول الجاذبة للهجرة غير الشرعية وهي دول الاتحاد الاوربي ، فالاخيرة تتميز بامتلاكها لعناصر القوة الاساسية والشاملة من مؤسسات ونظم قائمة على التعددية

والحوكمة و والقاعدة القانونية والتنمية المستدامة وما يترتب عن تلك العناصر من استقرار السياسي وامني وغيرها من الاسباب التي تعمل على جذب الافراد للقدوم الى تلك الدول والعيش فيها .

ثانياً: الاسباب الاقتصادية و الاجتماعية: تؤدي العوامل الاقتصادية دور كبيراً واساسياً في دفع عملية الهجرة غير الشرعية والفوارق المتباينة بين دول الاصل للهجرة والدول المستقبلة لها، كمستوى الدخل ، العمل ،المعيشة هي اسباب تؤدي الى الى الهجرة حقاً ، وهذا يجعل الافراد ينتقلون من حيث مستوى الدخل والتوظيف والظروف الاجتماعية من سكن وتعليم منحفضة وضعيفة وفي اغلب الاحيان مزرية الى المناطق حيث هذه الاخيرة مرتفعة جداً وذلك لرفع مستوى معيشتهم والتمتع بمزايا الحضارة والتقدم والعيش في رفاهية بعيدا عن الضغوطات والازمات التي لا تنتهي في مجتمعات الدول التي يهاجر منها الافراد ، فالمهاجر يبحث عن ضمان الفارق بين اجور الدولة المرسلة وبين الاجور المنتظرة في الدول المستقبلة وحسب الاستاذ " تابينو " فان الهجرة رد فعل تجاه التخلف الاقتصادي[21] .

وتعد مشكلة البطالة من اكثر الاسباب الاقتصادية التي تدفع الافراد الى الهجرة ، وتكمن اسباب البطالة في ضعف الاستثمار وندرة رأس المال والركود الاقتصادي ،ضعف المبادرة الفردية ، سوء التخطيط التعليمي ، ازدياد النمو السكاني بتسارع ، عدم تنظيم وتنسيق سوق العمل البطيء التنموي في النشاط الاقتصادي[22] ، وقد ذكر تقرير صادر عن الامم المتحدة ان اسباب الهجرة غير الشرعية يعود الى ازدياد اعداد الشباب في دول عالم الجنوب وتناقص فرص العمل ، فضلاً عن زيادة الفوارق بين دول الغنية والفقيرة ،كما ان ازداد الوعي بهذه الفوارق، ،فضلاً عن فشل السياسات الحكومية في اعتمادها على القطاع الخاص فقط لتوفير فرص العمل ، وهذا يؤدي الى تفاقم مشكلة البطالة التي تدفع الشباب الى الهجرة غير الشرعية [23] ، وتوجد في دول عالم الجنوب اعلى معدلات البطالة ، فحسب تقديرات منظمة العمل الدولية في عام 2019 فان نسبة البطالة في الدول العربية للفئات العمرية بين (15و24) عاما قدرت بين(22–25%) بين عامي(2000–2010) ، الا انه ارتفع ليصل الى نسبة 26.4 % عام 2019 ، وبحسب الاحصائية الصادرة من البنك الدولي عام 2020، يبلغ عدد العاطلين عن العمل في المنطقة العربية (14,3) مليون مسجلين بذلك اعلى مستوى بطالة في العالم[24] ،وهذا يؤشر ان مشكلة البطالة هي احدى الاسباب الرئيسة لتنامي بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية الى دول اوربا الغربية ، وهذا ما يلاحظ في المخطط رقم (1).

المخطط رقم (1) معدلات البطالة في المنطقة العربية (2000–2019)

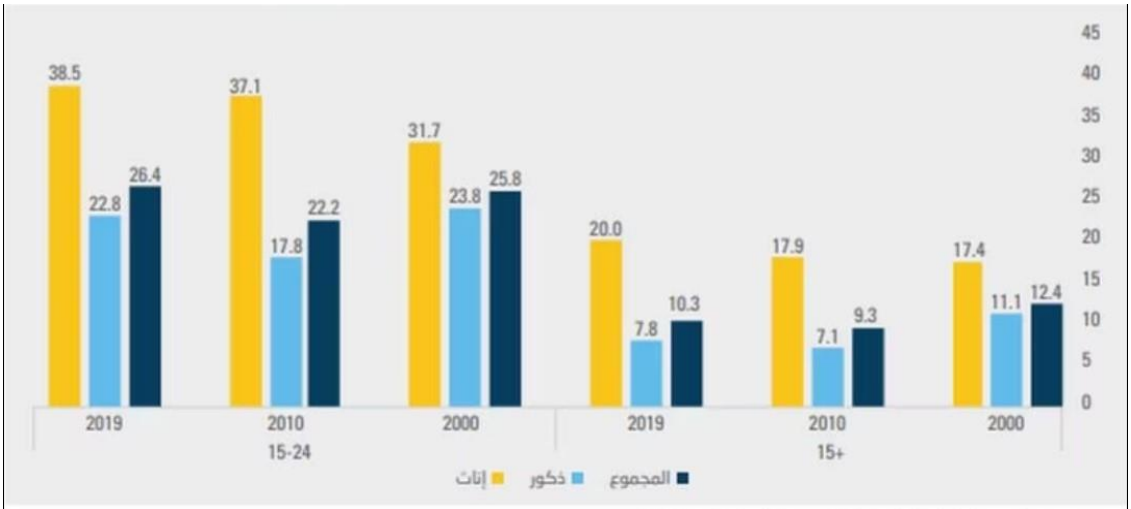

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية (تشرين الثاني/نوفمبر 2019).

بالمقابل فان دول الاتحاد الاوربي المستقبلة للهجرة غير الشرعية تتبع سياسة التشجيع على الايدي العاملة الاجنبية ، ويرجع ذلك انتعاش التنمية الاقتصادية في تلك الدول وتجاوز محنة الكساد التي اصابتها منذ نهاية السبعينات ، وهذا الانتعاش يحتاج بالضرورة الى ارتفاع الطلب بالحصول على الايدي العاملة ، ومن ثم تجد هذه الدول نفسها مضطرة لتلبية حاجاتها من العمالة من الخارج ، في الوقت التي تعاني فيه دول عالم الجنوب من ضعف في التنمية الاقتصادية وهذا بدوره انعكس سلباً على ضعف اداء سوق العمل ، مما تسبب في ارتفاع معدلات البطالة[25] .

كما يعد انخفاض الاجور ومستويات المعيشة من العوامل الدافعة الى الهجرة غير الشرعية ،ويبلغ عدد الفقراء في المنطقة العربية (116) مليون نسمة حسب دليل الفقر المتعدد الابعاد عام 2014 [26] ، وان 40.6% من سكان الدول العربية يعيشون تحت خط الفقر الدولي، و اشارت دراسة صادرة عن البنك الدولي عام 2020بعنوان " الفقر والرخاء المشترك:حل معضلة الفقر" ،انه اكثر من 18.6 مليون مواطن عربي يعيشون على اقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، ومن ثم فان تدني مستوى دخل الفرد وانخفاض مستويات معيشتهم والتباين في الاجور يعد كذلك من اسباب الهجرة الى الاتحاد الاوربي اذا الحد الادنى للاجور يفوق 3 الى 5مرات المستوى الموجود في بعض الدول العربية[27]. لذا نجد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية كبيرة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، وكل المؤشرات تؤكد وجود هوة كبرى بين الاتحاد الاوربي ودول المرسلة للمهاجرين .

ثالثاً: الاسباب الامنية: وهي الظروف التي يشعر فيها المواطنبالخطر على حياته او حياة اسرته فيضطر للهجرة ، وقد تكون فردية او جماعية ، نظراً لوجود تهديد امني معين من قبل النظام او جماعية وهي التي تكون اضطرارية بسبب الصراعات والحروب وبما ان اغلب الدول المانحة للتأشيرة

تلجأ دوما الى تشديد اجراءات منح التأشيرة الى طالبيها من الدول التي تعرف ظروف امنة سيئة او متدهورة لوجود اعداد كبيرة ترغب في ذلك ، فمثل هذه الحالات تعد من اكبر التحديات بالنسبة للدول المستقبلة في حرج كبيران جراء تعاملها مع هذه الاعداد الكبيرة هذا التعامل الذي يغلب يطغى فيه الطابع الامني والسياسي على الانساني ، على عكس الراي العالم الدولي الذي يميل نحو التعامل الانساني والتعاطف مع المدفوعين للهجرة بسبب الحروب والنزاعات المسلحة ، مثل الحالة السورية[28].

رابعاً:الاسباب الاعلامية: شهد القرن العشرين ثورة اعلامية ولاسيما المرئية منها ، جعل سكان العالم بل حتى الفقراء يستطيعون اقتناء الهوائيات هذه الاخيرة التي تمكنهم من العيش عبر مختلف القنوات في عالم احلامهم التي يسعون يوما بعد يوم الى تحقيقها حيث يقدم لهم الاعلام الصورة المثالية للعيش الكريم والرفاهية وكل حقوق الانسان وهذا ما يرفع رغبتهم في الهجرة باي طريقة كانت[29].

المبحث الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على دول الاتحاد الاوربي واليات الحد منها

في هذا المبحث سيتم تناول انعكاسات الهجرة غير الشرعية على دول الاتحاد الاوربي، وفي مطلب ثاني سنتناول سياسات الاتحاد الاوربي للحد من الهجرة غير الشرعية .

المطلب الاول: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على دول الاتحاد الاوربي

تمثل الهجرة غير الشرعية احد التهديدات التي تواجهها الدول الاوربية نظراً لاستمرار تدفق عدد كبير من المهاجرين سواء بطرق شرعية او غير شرعية اذ انعكست الهجرة غير الشرعية على دول الاتحاد الاوربي بشكل سلبي ومن ابرز تلك الانعكاسات :

اولاً: الانعكاسات السياسية : تتجلى الانعكاسات السياسية في ظهور تيار واحزاب ايديولوجية تختلف عن ايديولوجية الاحزاب التقليدية المتمثلة باليسار الاوربي ، او ان هذه الاحزاب هي كانت موجودة سابقاً ، لكن دورها على الساحة السياسية والانتخابية الاوربية كان محدوداً ، وقد تكون هذه الاحزاب هي محظورة في بعض دول اوربا الغربية ، بيد ان هناك متغيرات جديدة قد اسهمت في بروز وتنامي اليمين الاوربي ، ومن هذه المتغيرات تنامي معدلات المهاجرين بصورة غير شرعية الى اوربا الغربية[30] ، اذ وضفت الاحزاب اليمينية المتطرفة مسألة العداء للمهاجرين غير الشرعيين ضمن اولويات برامجها الانتحابية واصبحت الهجرة غير الشرعية تحتل الاولوية في خطاباتهم فالمهاجرين غير الشرعيين يشكلون بنظرهم تهديداً على النظم السياسية لهذه الدول من جوانب متعددة ، ولهذا بدأت الاحزاب اليمينية تسوق نفسها على انها احزاب تمثل اليمين الشعبوي ، على اساس تبني المطالب الشعبية ونقلها الى المؤسسات الفاعلة في النظام السياسي[31] ، ومن ابرز الاحزاب اليمينية التي وظفت قضية الهجرة غير الشرعية من اجل

الكسب الانتخابي هي حزب البديل من اجل المانيا (AFD) وحزب الاستقلال البريطاني (UKIP)، وحزب رابطة الشمال في ايطاليا، والكتلة الفلمنكية(VLAANS) في بلجيكيا، وحزب الشعب السويسري، وحزب الشعب الدانماركي ،وحزب(Jobbik) في هنغاريا.

ويمكن لظاهرة الهجرة ان تؤدي الى صراعات دبلوماسية وازمات سياسية بين الدول ، اذ ان التهاون في التعاون من قبل دول العبور او المصدر وضعف الامكانيات والادوات التي تسخر للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية قد تثير ردود فعل جادة من دول الاستقبال التي تعد هذا التعاون والضعف احد العوامل التي سهلت تدفق وعبور هذه الموجات البشرية فضلاً عن انتشار عصابات التهريب وعدم قدرة السلطات المختصة ضبطها وردعها قد يشكل ايضاً موجة من النقد من قبل الدول التي تستقبل هذه الاعداد والتي تعد عجزاً للسلطات المحلية او قصورها او تهاونها في مواجهة هذه الجماعات الاجرامية حافزاً لنمو هذه الظاهرة واستفحالها[32].

ولا يقتصر الانعكاسات السياسية على دول الاتحاد الاوربي فقط بل قد يمتد ذلك الى الاتحاد الاوربي نفسه ككيان ، فقد انعكس ملف الهجرة على اعضاء الاتحاد الاوربي وكان له تأثير وعلاقة مباشرة بظاهرة تفكك الاتحاد الاوربي ،اذ بعد ان صوت البرلمان الاوربي بالموافقة على تدشين (سياسات العودة الطوعية) وادخلها حيز التنفيذ باستثاء المملكة المتحدة التي رفضت الاذعان لهذه السياسات نظراً للتكاليف الباهضة التي تكلفها هذه السياسة ، مما دفع الرئيس البريطاني دافيد كاميرون على توظيف هذا الامر في الانتخابات وعمل على اجراء استفتاء للشعب البرطاني في 23يونيو /حزيران عام 2016 للتصويت على الخروج من الاتحاد الاوربي ، وجاءت نتيجة الاستفتاء بنسبة(52%) لصالح خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الاوربي،ولقد كان لهذا الانسحاب اعكاسات سلبية تتعلق بمستقبل الاتحاد الاوربي بتتمثل بابامكانية انسحاب دول اخرى وهما فرنسا وايطاليا المرشحين الابرز للخروج بعد المملكة المتحدة[33] ، كما اظهرت استطلاعات راي ان هناك نسبة كبيرة من مواطني الاتحاد الاوربي لديهم نظرة تشاؤمية فيما يخص مستقبل الاتحاد الاوربي اذ تشاركت هذا الشعور 25 دولة من اصل 28 دولة عضوة في الاتحاد ، وقال تسعة من اصل عشر اوربين انه ينبغي اتخاذ تدابير اضافية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ، واظهر الاستطلاع ان سكان مواطني المانيا وفرنسا من اكثر مواطني الاتحاد تشاؤماً تجاه مستقبله بنسبة 50%ثم هولندا وبلجيكيا بنسبة 40% وتعد تلك الدول من ركائز الاتحاد الاوربي ويمكن اعتبار ذلك احد المؤشرات المهمة التي تدل – بالاضافة الى مؤشرات اخرى – على تنامي ظاهرة تفكك الاتحاد الاوربي[34] ، ةهذا ما استدعى برئيس المفوضية الاوربية (جان كلود يونكر) التأكيد في كتابه (الابيض) في عام 2018 على طرح فكرة اوربا الموحدة (مابعد البريكست) والتي تضمنت معالجات

جديدة لابرز المشكلات المعاصرة وهما تحدي الهجرة غير الشرعية والتحدي الديموجرافي(شيحوحة القارة الاوربية) [35].

ثانياً: الانعكاسات الامنية: ان الوجود الغير شرعي والغير متحكم فيه اللاجانب في دول الاتحاد الاوربي اصبح يشكل مصدراً للتهديدات الامنية في دول الاتحاد ، وذلك لكون المهاجرين غير الشرعيين لهم علاقة وطيدة بشبكات التجارة بالبشر والدعارة واستخدامهم للعمل في سوق الدعارة لاسيما من دول شرق اوربا مثل دول البلطيق وروسيا ورومانيا ،هذه الشبكات تعمل على المستوى الدولي وتضم افراد من جنسيات مختلفة سواء بذلك من دول المنشأ وكذلك العبور واياً دول الوصول وذلك من خلال التشارك مع عصابات الجريمة المنظمة [36] ، كما ترتبط الهجرة غير الشرعية بجرائم المتاجرة بالمخدرات والتزوير والرشوة وجرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال والاغراض الخاصة لاسيما عندما لايجدون المهاجرين عملاً يتاتون منه ، ونظراً لان المهاجرين غير الشرعيين لايحملون بطاقات اثبات شخصية فان ذلك يعني انه في حالة ارتكابهم لجرائم فلا يمكن التعرف عليهم ، ومن ثم فان ذلك يؤدي الى تفشي المشاكل الامنية والاجرام في المجتمعات الاوربية[37].

ثالثاً:الانعكاسات الاجتماعية: تتعد السلبيات الاجتماعية الناشئة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الاوربي ومن اهم تلك السلبيات[38] :

1. الاقليات الذين يتواجدون في اماكن معينة تجمعهم ثقافتهم الخاصة ، ويتجهون تدريجياً نحو اثبات ذاتهم بالضغط على المجتمع للاعتراف بهم بالطرق المشروعة وغير المشروعة التي قد تصل احياناً الى درجة العنف والتدمير.
2. تهدد الهجرة غير الشرعية الثقافة القومية وهذا ما يصعب ادماج المهاجرين لاختلاف هوياتهم وثقافاتهم والتي تكون جديدة في المجتمع مبنية على اسس عرقية ولغوية ودينية من الصعب الاعتراف بالاختلاف الثقافي الموجود في هذه الجماعات.
3. انتشار الامراض الاجتماعية كالسرقة والمخدرات والتسول وغيرها ، كما ترد على دولة المقصد عادات وقيم ثقافية جديدة فنظهر المشكلات الاجتماعية.
4. ظاهرة الزواج من اجنبيات نتيجة بحث المهاجر غير الشرعي عن مبرر مشروع يضمن له وجوده الامن داخل الدولة وغالباً ما ينتج عن هذا الزواج انجاب يتلوه طلاق ومن ثم تظهر مشكلة نسب الاطفال ومع من يعيش الطفل ثم ظهور جيل من الشباب غير الاسوياء.

ثالثاً: الانعكاسات الاقتصادية: رغم ان المهاجرين غير الشرعيين يعدون اهم مصدر لليد العاملة الرخصية الا ان هذا في حد ذاته يعد مشكلة اساسية وخللاً في سوق العمل الاوربية ، باعتباره منافساً

قوياً للايدي العاملة المحلية، وذلك نتيجة لانتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الانتاجية المنخفضة وظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسللة التي تقبل باجور اقل وكذلك شروط قاسية للعمل ، فضلاً عن زيادة انتشار ظاهرة البطالة في الدول الاوربية نتيجة لزيادة اعداد الايد العاملة الرخيصة التي تقبل القيام بالاعمال الشاقة التي يرفضها الاوروبيون الاصليين[39].وتعد المانيا وفرنسا واسبانيا وايطاليا وبلجيكيا اكثر دول الاتحاد الاوربي تأثراً بضغوط العمالة المهاجرة ، اذ سجلت معدلات مرتفعة من البطالة ويوجد اكثر من (50%) من المهاجرين في هذه الدول يعملون في سوق العمل ، وهذا بدوره ادى الى ارتفاع البطالة بين الشباب والذين تتراوح اعمارهم بين (15–64) عاماً ، انظر جدول رقم (1)

جدول رقم(1) معدلات البطالة في بعض دول الاتحاد الاوربي بين عامي (2018–2020)

دول الاتحاد الاوربي	عام 2018	عام 2019	عام 2020
المانيا	5.283	5.4	5.3
فرنسا	10.808	8	8.1
اسبانيا	26.375	15.26	14.57
ايطاليا	12.242	9.2	9.4
بلجيكا	8.455	6.2	6.3
هولندا	6.872	2.9	2.7
مالطا	6.492	3.9	3.5
اليونان	27.251	13	13.3
السويد	8.000	7.6	7.5
النمسا	9.900	6.5	7
المملكة المتحدة	7.604	4.3	4.2
الدنمارك	7.008	3.3	3.1
فلندا	8.142	7	6
البرتغال	16.252	6.7	6.1

المصدر : صندوق النقد الدولي

وهناك من ذهب الى ابعد من ذلك في تعامله مع العمالة من الاجانب المهاجرين من خلال العمل على ادخال مصطلح جديد لسوق العمل وهو ما اصطلح على تسميته ب(الامن الاقتصادي) برز هذا المصطلح كرد فعل على المهاجرين غير الشرعيين واعتبارهم يشكلون التهديد الحقيقي على سةق العمل من خلال المزاحمة الاقتصادية الناتجة على تواجدهم وما نتج عن تواجد هؤلاء المهاجرين من خلل في سوق العمل يعود سلباً على رفاه المواطن الاوربي ، فضلاً عن اتهام الكثير من المهاجـرين بقضايا غسيل الاموال التي تؤثر سلبـاً على الاقتصـاد الوطني[40].

كما انه المهاجرين غير الشرعيين يكلفون الاتحاد الاوربي اموال كبيرة ، اذ رصد الاتحاد الاوربي اعتمادات مالية بقيمة (7) مليار يورو مابين عامين 2014–2020 لمواجهة ازمة الهجرة غير الشرعية وقد ادرج هذه الاعتمادات ضمن موازنته تحت بندين :البند الاول هو بند " اللجوء،الهجرة،والدمج" والبند الثاني هو بند الامن الداخلي ، بلغت الاموال المخصصة للبند الاول 3.1 مليار يورو وتهدف الى دعم جهود الاتحاد الاوربي لزيادة قدرة استيعاب مراكز استقبال اللاجئين وتحسين مستوى خدماتها كي تتطابق مع معايير الاتحاد، اضافة الى دمج اللاجئين في المجتمع وفي سوق العمل ، وتفعيسل لابرامج الترحيل لطالبي اللجوء المرفوضسين، وبلغت الاموال المخصصة للبند الثاني " الامن الداخلي" 3.9 مليار يورو ، وقد قسمت الى جزئين :الجزء الاول يستخدم لتمويل عمليات مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد، اما الجزء الثاني فمخصص لتعزيز القدرات الشرطة والاجهزة الامنية لمكافحة عماية الاتجار بالبشر وحماية البنى التحتية الاساسية من خطر الارهاب[41]. كما تعد التحولات الدولية من اهم التداعيات الاقتصادية الناتجة عن وجود المهاجرين غير الشرعيين في دول الاتحاد الاوربي ففالتحويلات هي حوالات نقدية او عينية يرسلها المهاجرون مباشرة الى اسرهم او مجتمعاتهم الملحية في بلدانهم الاصلية، فعلى سبيل المثال بلغت قيمة التحويلات المالية من دول الاتحاد الاوربي عام 2016 (17.7) مليار يورو حسب احصائيات البنك الدولي .

رابعا: الانعكاسات الديمغرافية : تواجه دول الاتحاد الاوربي اضافة الى مشكلة الشيخوخة التي تعانيها معضلة اخرى ناتجة عن تدني معدل الخصوبة في مجتمعاتها هناك دراسة اعتدتها الباحثة karoly lorant حول ثاثير الهجرة غير الشرعية على ديمغرافية اوربا وتحديدا اعداد المسلمين، اذ اظهرت الدراسة ان معدل الخصوبة للاوربيين المسيحيين حوالي(1.55) في المقابل هو (2.7) لدى المسلمين المقيمين في اوربا وللمهاجرين غير الشرعيين، ومن ثم فان اعداد سكان اوربا لن يتغير بحلول العام 2050 اذ انه من المتوقع ان يزيد نحو 4 ملايين انما هذه الزيادة ستكون حصيلة انخفاض (71) مليون من المسيحين وازدياد حوالي (75) من المسلمين عندها سيشكل المسلمون حوالي 20% من سكان اوربا مقابل 6% حالياً ، وهذا يؤدي الى نقص عدد السكان[42] ، ومع استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين سيؤدي في نهاية المطاف الى تهديد كيان السكان الاوربيين الاصليين، وهذا دفع الاحزاب اليمينية المتطرفة الى مناهضة الهجرة خوفاً على الهوية المسيحية لاوربا .

خامساً: الانعكاسات الصحية: ان قدوم اعداد من المهاجرين غير الشرعيين لاسيما من دول افريقيا بعضهم يحملون امراض متعددة ومستعصية مثل السيداوالامراض الجنسية والتهاب الكبد الوبائي وغيره من الامراض كل ذلك اصبح يشكل خطراً كبيراً على صحة افراد المجتمع الاوربي[43].

المطلب الثاني: سياسات الاتحاد الاوربي للحد من الهجرة غير الشرعية

اولاً: واقع الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الاوربي

توضح لنا الاحصاءات التالية حول الهجرة غير الشرعية الى الاتحاد الاوربي والتي اعتمدت على الارقام التي رصدتها نقاط العبور (BCPs) من قبل الاتحاد الاوربي بين عامي 2009و2017 ، والمخطط رقم (2) يبين اعداد المهاجرين غير الشرعيين (2009-2017).

المخطط رقم (2) اعداد المهاجرين غير الشرعيين الى دول الاتحاد الاوربي بين عامي 2009-2017

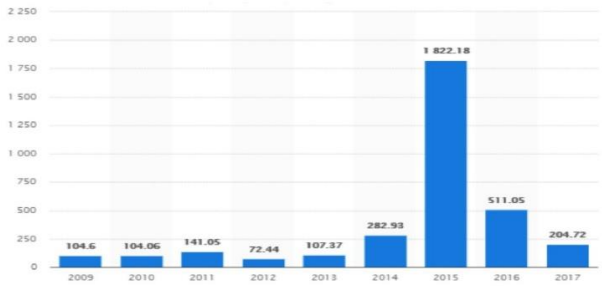

المصدر: تقرير منظمة الهجرة الدولية ، على الرابط http//:www.iom.net

ويلاحظ من المخطط اعلاه ارتفاع كبير في عدد المهاجرين غير الشرعيين عام 2015 بنسبة كبيرة على السنوات السابقة وسبب في ذلك الى ازداد النزاعات المسلحة في عدد من الدول اهمها سوريا وليبيا،كما يلاحظ ان اعداد المهاجرين تقلصت المدى القصير من 1.8 مليون مهاجر سنة 2015 الى قرابة 511الف مهاجر سنة 2016 ثم 204 الف مهاجر سنة2017 ، وهذه يرجع الى اتباع الاتحاد الاوربي لعدد من السياسات للحد من ظاهرة هذه الهجرة ، وعلى الرغم من نجاح هذه السياسات بشكل فعال الا ان هذا لايعني انه لن تكون هناك موجات هجرة كبرى في المستقبل.

ثانياً: سياسات الاتحاد الاوربي للحد من الهجرة غير الشرعية

شكل موضوع الهجرة غير الشرعية من المواضيع المطروحة في الاجندة الامنية الاوربية تنوعت المعالجة بين الاجراءات الوطنية لبعض الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي والاجراءات في اطار الاتحاد الاوربي ككيان مشترك ، وسنحاول في هذا الاطار التركيز على الاجراءات التي تخص الاتحاد الاوربي ، وتنقسم هذه الاجرءات الى قسمين ، الاجراءات التنظيمية والاجراءات الامنية ،ومن اهم تلك الاجراءات التنظيمية :

1. نظام شنغن

- تم التوقيع على اتفاقية " شنغن" في دولة ليكسومبروغ عام 1985 من قبل فرنسا والمانيا وهولندا وبلجيكا ولكسومبروغ وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور تهديدات امنية جديدة كالجريمة المنظمة والهجرةغير الشرعية انظمت دفع دول الاتحاد الاوربي لاعتماد اتفاق مكمل لاتفاق شنغن يدعى بالاتفاق الاضافية لشنغن في 19 حزيران/ يونيو 1990 ليصل عدد اعضائها بمرو الوقت 26 دولة ، ودخلت حيز التفيذ عام 1992 [44]، ونصت الاتفاقية على عدد من التدابير منها[45] :
- انشاء وتطوير نظام معلومات شنغن.
- توحيد شروط الدخول والقواعد المتعلقة بتأشيرات الاقامة قصيرة المدى.
- وضع مجموعة مشتركة من القواعد تنطبق على الاشخاص الذين يعبرون الحدود الخارجية للدول الاعضاء في الاتفاقية.
- تعزيز التعاون بين اجهزة الشرطة بما في ذلك حقوق المراقبة عبر الحدود والمطارات .
- تعزيز التعاون القضائي من خلال نظام تسليم المجرمين وسرعة تنفيذ الاحكام الجنائية .
- الغاء التفتيش على هويات الاشخاص على الحدود الداخلية .

2. ميثاق الهجرة الاوربي 2008

صادق الزعماء الاوربيون على القواعد المنظمة للهجرة عام 2008، وسعى الاتحاد الاوربي الى تحقيق اربعة اهداف رئيسة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية وهي:

أ. دعم الهجرة الشرعية الى دول الاتحاد الاوربي تماشياً مع رغبات سوق العمل لتلبية حاجاته الضرورية ووضع سياسة الاندماج الايجابي للمواطن من خارج الاتحاد الاوربي .

ب. العمل على تعزيز خطط واستراتيجيات العودة العادلة والفعالة للمهاجرين غير الشرعيين ومكافحة تدفق اعداد اخرين .

ت. ضرورة التمسك بفكرة ان الاتحاد الاوربي هو الاكثر تضرراً من استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين من دول عالم الجنوب ، وتصاعد طلبات اللجوء لدول الاتحاد .

ث. العمل على ايجاد منظومة متطورة لاستقبال طلبات اللجوء تعمل تحت اسم (منظومة اللجوء الاوربية) هدفها النظر في طلبات اللجوء ووضع تشريعات واجراءات تتسم بالكفاءة الموحدة في التنفيذ.

وكان المجلس الاوربي لشؤون الهجرة واللجوء قد رحب بالميثاق الاوربي بشأن الهجرة ولكن اعلن تحفظه عن نقاط مثيرة للجدل من بينها تلك التي تنص على ان المهاجرين السريين الذين يقاومون الترحيل يمكن احتجازهم لفترة طويلة تصل الى 18 شهراً ومنعهم من الدخول الجديد الى دول الاتحاد لمدة خمس سنوات[46] .

اما الاجراءات الامنية ، فهناك اجراءات باقرار من المفوضية الاوربية ولكنها ليست سياسة مشتركة بل تبقى خاضعة لسياسات الدول الاعضاء لكل الاتحاد الاوربي اهمها[47]:

- انشاء مراكز اعتقال المهاجرين غير الشرعيين: اذ قامت دول الاتحاد الاوربي بانشاء مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين الذين يتم القبض عليهم على السواحل الاوربية ،اذ يتم احتجازهم ثم ترحيلهم الى بلدانهم الاصلية .
- اسلوب ترحيل المهاجرين غير الشرعيين : قام المجلس الاوربي في تشرين الاول/اكتوبر عام 2008 بتبني الاتفاق الاوربي الخاص بالهجرة ، ويفرض الاتفاق غير الملزم رقابة شديدة على لم شمل اسر المهاجرين ، ويدعو دول الاتحاد الاوربي الى السعي لتبني الطرد ودفع النقود للمهاجرين لكي يعودو الى بلادهم ، والعودة للدخول في اتفاقيات مع دول الاصل لابعاد المهاجرين غير الشرعيين ، ويعد هذا الاتفاق حجر الاساس لسياسة الهجرة في الاتحاد الاوربي.
- انشاء المركز الاوربي لمكافحة تهريب المهاجرين : انشأ الاتحاد الاوربي هذا المركز عام 2016 ، وتنحصر الوظيفة الاساسية لهذا المركز في جمع المعلومات عن شبكات تهريب المهاجرين المنتشرة في دول جنوب اوربا والتي لها ارتباطات مع بعض اعضائها في تركيا وبلغاريا ودول المغرب العربي ، ونجح هذا المركز في تفكيك واعتقال العديد من اعضاء هذه الشبكات ، ففي عام 2016 وصل عدد شبكات التهريب التي تم تفكيكها الى (93) شبكة واعتقال (147) عضواً من اعضائها ، اما في عام 2017 فقد نجح المركز الاوربي في تفكيك (68) شبكة تهريب واعتقال (176) من اعضائها ،وتؤدي دول جنوب اوربا الدور الاكبر في ادارة مركز العمليات[48].
- تشديد الحراسة الامنية على حدود الاتحاد الاوربي : لقد اتخذت الدول الاوربية مجموعة من الاجراءات الامنية لتشديد الحراسة على طول حدودها الساحلية ومن بين تلك الاجراءات المشروع الاسباني الممول من طرف الاتحاد الاوربي والقاضي ببناء جدار يصل علوه الى ستة امتار وهو جدار مجهز برادارات للمسافات البعيدة وبكاميرات للصورة الحرارية واجهزة الرؤية الليلية وبالاشعة تحت الحمراء[49].

الاجهزة التابعة للاتحاد الاوربي لمحافحة الهجرة غير الشرعية[50]

- الشرطة الاوربية (Europol).
- قورات الاوروفورس(Euro force).
- الوكالة الاوربية لادارة الحدود(Frontex).
- الكلية الاوربية للشرطة(Cepol).

وقام الاتحاد الاوربي في اطار سياسة الى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية الى عقد اتفاقيات ثنائية ، فقد وقع الاتحاد الاوربي (الاعلان السياسي المشترك)مع المغرب عام 2013، والاتفاق الاوربي – الليبي والذي يسمى (فرس البحر المتوسط) عام 2013، كما تم عقد اتفاق اوربي –تونسي عام 2014، ونجح الاتحاد الاوربي من خلال هذه الاتفاقيات بالحد من استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين بصورة نسبية [51]. ولاتقتصر السياسات للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الاتحاد الاوربي ككيان مشترك ،بل اتخذت كل دولة من دول الاتحاد سياسات خاصة بها للحد من هذه الظاهرة وعقدت بعض دول الاتحاد عدة اتفاقيات بعضها كان مابين دولا الاتحاد نفسها والبعض الاخر كان بينها وبين الدول المصدر او العبور ،وعلى الرغم من كثرة اليات التي اتبعها الاتحاد الاوربي سواء عن طريق الاجراءات او الاجهزة الامنية او الاتفاقيات الا انها لازالت تعاني من ظاهرة الهجرة الغير شرعية الا انها استطاعت ان تقلل من اعدادها

الخاتمـــة

ان الهجرة غير الشرعية ظاهرة ليست بالحديثة وانما هي ظاهرة قديمة، الا انها ازدادت بشكل كبير في العقود الاخيرة لعدد من الاسباب اهمها وجود الفوارق السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين دول المصدر للمهاجرين وبين دول المستقبلة ومن اهم تلك الدول المستقبلة هي دول للاتحاد الاوربي، اذ ما تتميز به اغلب دول الاتحاد هي وجود الحريات السياسية والتطور الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية واستتبات الامن دفع العديد من الافراد لاسيما الذين تعاني بلدانهم من الاستبداد السياسي او النزاعات المسلحة او انخفاض المستوى المعاشي الى الهجرة الى دول الاتحاد الاوربي ، وقد انعكست الهجرة غير الشرعية على دول الاتحاد الاوربي بعدة اشكال منها ماانعكس على الجانب السياسي والامني والاقتصادي والاجتماعي ، مما دفع دول الاتحاد ككيان مشترك ان يتخذ عدد من الاجراءات التي من شأنها ان تحد من هذه الظاهرة، الا ان بعض دول الاتحاد رات ان هذه السياسات غير كافية وانه لازال يتدفق الكثير من المهاجرين غير الشرعيين الى الاتحاد، فسعت الى وضع سياسات خاصة بها لانها رات

ان قرارات الاتحاد اتسمت بالهشاشة في الزام الدول الاعضاء في تنفيذ مقررات هذه السياسات للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

قائمة الهوامش

1. الامام محمد بن الرازي، مختار الصحاح، المطبعة الاميرية ،1931، ص19.
2. جيرار جيهامي، سميح دغيم، الموسوعة الجامعية لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي، ج2، مكتبة لبنان، بيروت،2006، ص2967.
3. منير البعلبكي، المورد القاموس انكليزي عربي، دار العلم للملايين، بيروت،2000،ص450.
4. Abdel Fattah mourrad, ,dic tionnaine mourd terms econmique et commerciaux zem partie ,liea et anneede publication hon spertfies .pp944-945.
5. انتوني غندر، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصباغ، الدار العربية للمطبوعات، بيروت، 2005، ص11.
6. يونس حمادي، مبادئ علم الديمغرافية، مطبعة جامعة الموصل ،1985، ص169.
7. مأمون طربية ، علم الاجتماع في الحياة اليومية: قراءة سوسيولوجية معاصرة لوقائع معاشية ،دار المعرفة ،بيروت،2011،ص255.
8. طارق حسين الباقوري، دور الشرطة في حماية حق التنقل: مع التطبيق على المنع من السفر، القاهرة،2006، ص98.
9. محمود عبد الفضل، إبراهيم سعد الدين، انتقال العمالة العربية: المشاكل-الاثار – السياسات، ط1، بيروت،1983، ص102.
10. عادل السيد محمد علي، اليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي، مجلة الشريعة والقانون ، العدد(33) كلية الشريعة والقانون ، القاهرة ، 2018،ص807-808.
11. احمد رشاد سلام، الاخطار الظاهرة والكامنة على الامن الوطني للهجرة غير المشروعة ، مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، مركز الدراسات والبحوث،الرياض،2010، ص205.
12. Ahmed Zewail,voyage through time walks,of the nobelepriz American university cario,2002,p71.
13. Iom,irregular migration from Africa to the morocco and the European unilion an overview of recent tends migration research series ,no:2008,p13.
14. هشام بشير ، الهجرة العربية غير الشرعية الى اوربا :اسبابها –تداعياتها – سبل مواجهتها، مجلة السياسة الدولية،العدد(179) مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، كانون الثاني2010، ص170.
15. احمد عبد العزيز الاصفر ،الهجرة غير المشروعة :الانتشار والاشكال والاساليب المتبعة ، مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف الامنية ، الرياض، 2010، ص29.
16. عبد القادر زريق المخادمي، الهجرة السرية واللجوء السياسي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2012،ص39.
17. احمد عبد العزيز الاصفر ، مصدر سبق ذكره، ص11.

18. موساوي احمد ، اعراب نعيمة، اثر الهجرة غير الشرعية على الجزائر، رسالة ماجستير منشورة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة احمد دراية ادرار الجزائر، 2019، ص42.
19. سفير نوار ، التعامل الاعلامي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، بحث في المؤتمر "ظاهرة الهجرة كازمة عالمية بين الواقع والتحديات"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين،2019،ص121.
20. فايزة ختو، البعد الامني للهجرة غير الشرعية في اطار العلاقات الاورومغاربية 1995-2010، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 2011،ص84.
21. G.p.tapions,I econmie des migrations internationals.paris:foundation des sciences politiques,harmand,1974,p14.
22. فايزة بركان، اليات التصدي الهجرة غير اتلشرعية ،رسالة ماجستير، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2012،ص52.
23. كلاري اسكوفيل، بيير تنتورية،ايمن خلسة واخرون، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمخاجرين واللاجئين في المنطقة الاوروموتوسطية لحقوق الانسان ، كوبنهاغن،2008،ص10.
24. تقاير البنك الدولي عام 2020 على الموقع الالكتروني www.data.albankaldawli.org/i
25. محمد العوض جلال الدين واخرون ، الهجرة الدولية :انماطها واتجاهاتها ومستقبلها وبعض دوافعها وانعكاساتها ، سلسة النشرة السكانية ،العدد(34)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الامم المتحدة ، 1989،ص58.
26. التقرير العربي حول الفقر المتعدد الابعاد، الامم المتحدة (الاسكوا) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، 2020،ص30.
27. فايزة ختو، مصدر سبق ذكره،ص81.
28. سفير نوار ، مصدر سبق ذكره، ص122.
29. محمد معمر، حجم وتيارات الهجرة غير الشرعية واسبابها، في : ظاهرة الهجرة كازمة عالمية :بين الواقع والتداعيات ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،ج2، برلين، 2019،ص129.
30. اسعد عبد الحسين خنجر، الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على النظم السياسية في اوربا ،، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة،2021، ص111.
31. محمد صفي الدين خربوش، تاثير الازمة العالمية على صعود احزاب اليمين المتطرف في دول الاتحاد الاوربي 2009-2014، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2016، ص77.
32. علي الحوات،الهجرة غير الشرعية الى اوربا عبر بلدان المغرب العربي ، منشورات الجامعة العربية، طرابلس ،2007، ص118.

33. محمد صادق اسماعيل ، البريكست(Brexit)؟ الخروج البريطاني من الاتحاد الاوربي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017،ص31.

34. شادي ابراهيم، ازمة الهجرة وانعكاساتها على الاتحاد الاوربي وسياسته ، موقع منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية www. Capitalorum.net

35. Jose manual,Eurpo 2020,A Europ strategy for smart, sustainable &inclusive growth,European commission,Brusseles,2018,p23.

36. بشرى شيوط، تهديدات الهجرة غير الشرعية على الامن الاوربي ، على الموقع www.bchaib.net/mas/index

37. دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الرشعية في حوض المتوسط:تداعياتها وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، العدد (5)، الجزائر، تشرين الاول/اكتوبر 2014،ص144.

38. حمدي شعبان،الهجرة غير المشروعة :الضرورة والحاجة، مركز الاعلام الامني ،د.ت، القاهرة، ص10-11.

39. Khalid koser,Irregular migration,state security and human security ,a papered prepared for the policy analysis and research programme of the glopal commission on international migration ,university college London ,september2005,p.11.

40. رؤوف منصوري،الهجرة السرية من منظور الامن الانساني، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية،2016 ص261.

41. European commission report ,EU funding for migration and security :how it work,14 august 2015 ,available from :http://ec.europa.ed/dgs/home-affairs/e-librarly docs/20150814

42. karolylorant,the demographic challenge in Europe ,April,2005,pp3-5.

43. دخالة سعود، مصدر سبق ذكره، ص146.

44. Berger Nathalie,la poltique europeenne d'asile et d'immigratiom ,Bruxelle,Bruylant,2000,p93.

45. احمد الظاهر ،سياسات الهجرة وتأثيراتها في الوحدة الاوربية ، مجلة السياسة الدولية،العدد(185)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،القاهرة تموز /يوليو 2011 ، ص106.

46. عبد القادر رزيق المخادمي ،الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2012 ص60-61.

47. خديجة بتقة ، السياسة الامنية الاوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير ، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ،الجزائر ،2014، ص90.

48. Europal, communication from the commission to the European parliamentary, the council, the European Economic &social committee &the committee of the regions on the Delivery ,of the European Agenda on migration,Brussels,2017,p8.

49. دخالة مسعود، مصدر سبق ذكره، ص148.
50. عبد الرزاق المخادمي، مصدر سبق ذكره، ص291.
51. عبد الواحد اكمير، الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البخر الابيض المتوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد(433)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،اذار/ مارس 2015، ص37.

المصـــادروالمراجع

اولاً: المصادر العربية

1. احمد الظاهر ،سياسات الهجرة وتأثيراتها في الوحدة الاوربية ، مجلة السياسة الدولية،العدد(185)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،القاهرة تموز/يوليو2011.
2. احمد رشاد سلام، الاخطار الظاهرة والكامنة على الامن الوطني للهجرة غير المشروعة ، مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، مركز الدراسات والبحوث،الرياض،2010.
3. احمد عبد العزيز الاصفر ،الهجرة غير المشروعة :الانتشار والاشكال والاساليب المتبعة ، مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف الامنية ، الرياض، 2010.
4. اسعد عبد الحسين خنجر، الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على النظم السياسية في اوربا ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة،2021.
5. الامام محمد بن الرازي، مختار الصحاح، المطبعة الاميرية ،1931.
6. انتوني غندر، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصباغ، الدار العربية للمطبوعات، بيروت، 2005.
7. التقرير العربي حول الفقر المتعدد الابعاد، الامم المتحدة (الاسكوا) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، 2020.
8. جيرار جيهامي، سميح دغيم، الموسوعة الجامعية لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي، ج2، مكتبة لبنان، بيروت،2006.
9. حمدي شعبان،الهجرة غير المشروعة :الضرورة والحاجة، مركز الاعلام الامني ،د.ت، القاهرة.
10. خديجة بتقة ، السياسة الامنية الاوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير ، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ،الجزائر،2014.
11. دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الرشعية في حوض المتوسط:تداعياتها وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، العدد (5)، الجزائر، تشرين الاول/اكتوبر2014.

12. رؤوف منصوري،الهجرة السرية من منظور الامن الانساني، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية،2016.
13. سفير نوار ، التعامل الاعلامي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، بحث في المؤتمر "ظاهرة الهجرة كازمة عالمية بين الواقع والتحديات"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين،2019.
14. طارق حسين الباقوري، دور الشرطة في حماية حق التنقل: مع التطبيق على المنع من السفر، القاهرة،2006.
15. عادل السيد محمد علي، اليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي، مجلة الشريعة والقانون ، العدد(33) كلية الشريعة والقانون ، القاهرة ، 2018.
16. عبد القادر رزيق المخادمي ،الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2012.
17. عبد القادر زريق المخادمي، الهجرة السرية واللجوء السياسي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2012.
18. عبد الواحد اكمير، الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البخر الابيض المتوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد(433)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،اذار/ مارس 2015.
19. علي الحوات،الهجرة غير الشرعية الى اوربا عبر بلدان المغرب العربي ، منشورات الجامعة العربية، طرابلس ،2007.
20. فايزة بركان، اليات التصدي الهجرة غير الشرعية ،رسالة ماجستير، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر ،2012.
21. فايزة ختو، البعد الامني للهجرة غير الرشعية في اطار العلاقات الاورومغاربية 1995-2010، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 2011.
22. كلاري اسكوفيل، بيير تنتورية،ايمن خلسة واخرون، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمخاجرين واللاجئين في المنطقة الاورومتوسطية لحقوق الانسان ، كوبنهاغن،2008.
23. مأمون طربية ، علم الاجتماع في الحياة اليومية: قراءة سوسيولوجية معاصرة لوقائع معاشية ،دار المعرفة ،بيروت،2011.

24. محمد العوض جلال الدين واخرون ، الهجرة الدولية :انماطها واتجاهاتها ومستقبلها وبعض دوافعها وانعكاساتها ، سلسة النشرة السكانية ،العدد(34)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الامم المتحدة ، 1989.
25. محمد صادق اسماعيل ، البريكست(Brexit)؟ الخروج البريطاني من الاتحاد الاوربي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.
26. محمد صفي الدين خربوش، تاثير الازمة العالمية على صعود احزاب اليمين المتطرف في دول الاتحاد الاوربي 2009–2014، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2016.
27. محمد معمر، حجم وتيارات الهجرة غير الشرعية واسبابها، في : ظاهرة الهجرة كازمة عالمية :بين الواقع والتداعيات ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،ج2، برلين، 2019.
28. محمود عبد الفضل، إبراهيم سعد الدين، انتقال العمالة العربية: المشاكل–الاثار – السياسات، ط1، بيروت،1983.
29. منير البعلبكي، المورد القاموس انكليزي عربي، دار العلم للملايين، بيروت،2000.
30. موساوي احمد ، اعراب نعيمة، اثر الهجرة غير الشرعية على الجزائر، رسالة ماجستير منشورة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة احمد دراية ادرار الجزائر، 2019.
31. هشام بشير ، الهجرة العربية غير الشرعية الى اوربا :اسبابها –تداعياتها – سبل مواجهتها، مجلة السياسة الدولية،العدد(179) مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، كانون الثاني2010.
32. يونس حمادي، مبادئ علم الديمغرافية، مطبعة جامعة الموصل ،1985.

ثانياً: المصادر الاجنبية

1. Berger Nathalie,la poltique europeenne d’asile et d’immigratiom ,Bruxelle,Bruylant,2000.
2. Khalid koser,Irregular migration,state security and human security ,a papered prepared for the policy analysis and research programme of the glopal commission on international migration ,university college London ,september2005.
3. Europal, communication from the commission to the European parliamentary, the council, the European Economic &social committee &the committee of the regions on the Delivery ,of the European Agenda on migration,Brussels,2017.
4. Ahmed Zewail,voyage through time walks,of the nobelepriz American university cario,2002.

5. Iom,irregular migration from Africa to the morocco and the European unilion an overview of recent tends migration research series ,no:2008.
6. Abdel Fattah mourrad, ,dic tionnaine mourd terms econmique et commerciaux zem partie ,liea et anneede publication hon spertfies .
7. G.p.tapions,I econmie des migrations internationals.paris:foundation des sciences politiques,harmand,1974.
8. karolylorant,the demographic challenge in Europe ,April,2005.
9. 9.Jose manual,Eurpo 2020,A Europ strategy for smart,sustainable &inclusive growth,European commission,Brusseles,2018.

ثالثاً: الانترنيت

1. بشرى شيوط، تهديدات الهجرة غير الشرعية على الامن الاوربي ، على الموقع www.bchaib.net/mas/index
2. شادي ابراهيم، ازمة الهجرة وانعكاساتها على الاتحاد الاوربي وسياسته ، موقع منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية www. Capitalorum.net
3. تقاير البنك الدولي عام 2020 على الموقع الالكتروني www.data.albankaldawli.orq/i

4. European commission report ,EU funding for migration and security :how it work,14 august 2015 ,available from :http://ec.europa.ed/dgs/home-affairs/e-librarly docs/2015.